

ثانياً : تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثاً : رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئته : الاعيان والنواب ، الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعاً : اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية « (٢٤) .

وعلى اثر صدور هذا القرار ، قام اعضاء المجلسين ، بعد ظهر اليوم نفسه بحمل « وثيقة القرار التاريخي بوحدة الضفتين الى قصر رغدان وعرضوها على جلالة الملك . فقال لهم : اشكر لمجلس الامة ثقته . اما وقد صدر القرار ، فلا يسعني الا قبول ارادة الامة . وتم التوقيع في الساعة الخامسة بين هتاف الاعيان والنواب . وايدانا باكتساب هذا القرار صفته التنفيذية اطلقت الدفاع احدى وعشرين طلقة ، ثم تولى وزير الخارجية تبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة « (٢٥) .

الموقف الفلسطيني

بتصديق الملك عبد الله على قرار مجلس الامة الاردني ، انتهت آخر اجراءات الضم العملية والقانونية ، للمنطقة التي دخلها الجيش الاردني في فلسطين . واصبحت تعرف فيما بعد باسم « الضفة الغربية » . ودخلت المسألة الكيانية الفلسطينية بعد ذلك كله ، في طور من الركود الكامل ، جاء نتيجة عاملين اساسيين هما :

اولاً : عدم احتفاظ الاجزاء التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ ، بمدلول التسمية الفلسطينية . حيث اخذ بعض فلسطين الوسطى والشرقية ، اسم « الضفة الغربية لنهر الاردن » ، واخذ بعض المنطقة الجنوبية من فلسطين اسم « قطاع غزة » .

ثانياً : عدم احتفاظ الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني ، بهويته الخاصة . ويستوي في ذلك الفلسطينيون الذين بقوا في ديارهم او اقاموا في الضفة الغربية ، واولئك الذين هاجروا منها الى الضفة الشرقية .

ونجم عن هذين العاملين الهامين وتأسست عليهما ، اوضاع قانونية وسياسية